

هل تقبل عند الشهادة والجار ما ذكره ام كيف الحكم
احسن السؤال المذكور بقوله اعلم ان من شرط
الشهادة ان تطابق الدعوى كما صرحوا به وهذا
الشهادة هنا غير مطابقة للدعوى على ما يقتضيه
سياق السؤال انما هي بان المدعى عليه غصب
القطعة المذكورة والبيته انما شهدت بان
المدعى اشترى القطعة المذكورة من فلان ولم
تشهد بالغصب فلا يثبت بها الغصب المدعى
فلو كانت دعواه على من ذكر بملكه للارض
واراد اثبات الملك ببيته الشرا فلا بد ان
يقول تشهد انه اشترىها من فلان وهو ملكها
او نحوه وان لم يقولوا مع ذلك وهي الالان
ملك المدعى على الراجح الذي قال الشرح ان
المفهوم من كلام الجمهور ومنه به في الروي
خلافا للقاضي حين كما ذكره في عماد الرضا
وعيره وانما لم يجانبه وبتا اعلم
من مختصر فتاوى بما يخبره لانه زياد الوصافي
مسئلة اذا توجهت دعوى على اثنين من غير بيان
ما يخص كلا منهما من المدعى به لم تصح حتى يبين
ان ما ادعاه به على السوا او التقاوت وتلك
البيته ادلة تبين ذلك لا تسبح ولو ادعى على
جماعة انه سحقت في الارض الفلانية التي في
ايديهم سها من اصل كذا او قام بيته بين الارض
سحقت وكان استحقاقه ما في ايديهم بتسليم
سها منه

بمالي وانما ودعيه وقد تلقى بلا تقصير واقاما
ايها تقدم الجواب انما كما نثنا غير من رضيت
ان سبق ما ربح الوديعه فلما تناقضت ولا مناه
وان سبق ما ربح الوضي ونصت على الاقناع عند
الوضي تناقضنا وكذا اذا كانت مورفتين
وانتقد المقدم اعيان على ان الصادق عقد واحد
فحكم بالتقاضي وتكون القول للمدعى الوديعه
لاصل ببله ذمته وعدم الصمان ه ومنها
محل ادعى عينيا على اخر فانك فاقام بيته انما في
يد منهل ترفع يد المدعى عليه بهذه البيته الجواب
لا ترفع بيد ذلك حتى عبرت عن ملك المدعى
او كون المدعى عليه اخذها من يده او ان العمد مثلا
مرب من يده واخذت هذا ونحو ذلك مما يورد
معناه وانما الشهادة بان يده فعل يد المدعى عليه
فلا تكفي له ومنها اذا ادعى عينيا امانه فلا بد
من ذلك صفات السلوانه يلزمه منقته والتخليه
بيته وميزنا ولا تكفي في الجواب لانه متى سلم ذلك
اولا تتحقق على شيا والجواب انما تسلم ذلك
ان لا يدعى او يقول تلفت او انه ردها عليه
ومنها ادعاء الشترين العيين ملكي او ملك
البايع مني فاقام المدعى شهدته بان ملكه مطلق
هل له الرجوع اول الجواب ان قال الشترين
دلوه في معنى الخصومه فله الرجوع او على سبيل